قراءة في كتاب:

عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي

وليد محمد السراقبي

جامعة البعث ـ كلية الآداب الثانية ـ حماة

الاستشراق في أبسط تعريفاته تطلُّع الغربي إلى الشرق، ذلك "الجوهر السرمدي الموحَّد المتناغم الذي لا يُسمح بنشوء ملامح فردية أو حركات تاريخية فيه"(١)، ومن ثَمَّ الالتفات إلى دراسته دراسة معمَّقة تكشف سرَّ هذا التناغم والتوحّد، وتبيّن فاعليته في المعاينِ وفاعلية المعايِن في المعايَن، وحتى تغدو معرفة الشرق وشرقنته جزئياً شرقنة للذات والمنهج الغربيّين(٢).

يرجع بعض الباحثين بداية الاستشراق إلى إصدار المجمع الكنسي في فيينا سنة ١٣١٢ م قراراً بإنشاء كراس لدراسة اللغة العربية في الجامعات الأوربية. وإنْ كان الصواب ألا يؤرخ ذلك ببداية معينة، لأنّ ذلك القرار يشير إلى الاستشراق الرسمي الذي تبنته أوربا آنذاك، وهذا يعني وجود استشراق غير رسمي، ويراد به التفات الأنظار إلى الانتشار الذي حققه الإسلام شرقاً وغرباً في وقت مبكر.

وقد أرجع (رودي بارت) بدايات الدراسات الإسلامية والعربية في أوربا إلى القرن الثاني عشر الذي تمت فيه أول ترجمة للقرآن الكريم إلى اللغة اللاتينية، وفيه ظهر أول معجم لاتيني عربي(٣). وفي ذاك القرن قام بطرس الموقر (ت ١١٥٦ م) رئيس رهبان كلوني(٤) بتشكيل جماعة من المترجمين في إسبانيا يعملون يداً واحدة لتعرف الدين الإسلامي معرفة موضوعية، وبتأثير بطرس هذا ظهرت أول ترجمة لمعاني القرآن الكريم إلى اللاتينية سنة ١١٤٣ م، وهي الترجمة التي قام بها (روبرت أوف كيتون). وقد حاول (كيتون) هذا أن يجد مسوّغات لعمله هذا،

---

(١) إدوارد سعيد، الاستشراق، ترجمة د. كمال أبو ديب مؤسسة الأبحاث العربية، ط٥، بيروت،٢٠٠١م، ص: ٩ من مقدمة المترجم. وانظر أيضاً: زقزوق، د. محمود حمدي، الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري، كتاب الأمة، العدد (٥)، قطر، ص: ١٨.

(٢) المرجع السابق نفسه: ١٩.

(٣) زقزوق ، د. محمود حمدي ، مرجع سابق، ص: ٢٠ وما بعدها.

(٤) دير كلوني Cluny من أشهر الأديرة في التاريخ الأوربي الوسيط. كان تأسيسه سنة ٩١٠ في منطقة تسمى (الصون) في فرنسا. ومن هذا الدير انطلقت حركة إصلاحية دينية عمَّت أوربا كلها.

ويريد به محاربة التعاليم الإسلامية الإلحادية، لأنّ الإسلام في زعمه ليس إلا هرطقة نصرانية= فقال في ذلك: "إذا كان هذا العمل يبدو من النوافل الزائدة؛ لأنّ العدو ليس عرضة للهجوم بمثل هذا السلاح، فإني أردّ بأنّ في بلاد ملك عظيم تكون بعض الأشياء للدفاع وبعضها للزينة وبعضها لكليهما معاً. إنّ سليمان المسالم صنع الأسلحة للدفاع ولو أنّها لم تكن ضرورية في زمانه، وداود صنع الزينات للهيكل، ولو أنّه لم يكن هناك وسائل لاستعمالها في عصره... وكذلك الحال مع هذا العمل، فإذا لم يكن بالإمكان تنصير المسلمين به، فمن حق العالم على الأقل أنْ يساند إخوانه الضعفاء في الكنيسة الذين يسهل اقتضامهم بأشياء صغيرة"(١).

وامتد به (نجيب العقيقي) على مدى ألف عام، بدءاً من الراهب الفرنسي (جرير دي أورلياك ت ١٠٠٣م) الذي درس على أساتذة أندلسيين حتى غدا عَلَماً في الثقافة العربية، ثم غدَا بابا روما باسم (سلفستر الثاني) سنة ١٠٠٣م.

وعلى الرغم من أنّ الدراسات العربية والإسلامية في أوربا عرفت قبولاً ورفضاً قبل ظهور مصطلح "مستشرق" في أوربا سنة ١٧٧٩م، وظهوره في فرنسا بعد ذلك بعشرين عاماً، أي سنة ١٧٩٩م، فقد أخذ مصطلح الاستشراق مكانه ضمن مفردات قاموس الأكاديمية الفرنسية سنة ١٨٣٨ م.

ويعود ازدهار الاستشراق في حقيقة الأمر إلى القرنين التاسع عشر والعشرين، ففي بداية القرن التاسع عشر، أي سنة ١٧٩٥ م، أنشأت حكومة الثورة الفرنسية مدرسة اللغات الشرقية الحية، وانطبعت حركة الاستشراق بطابع علمي "على يد (سلفستر دي ساي ت ١٨٣٨ م)، الذي كان صاحب الفضل في جعل مركز الدراسات العربية يؤمه طلبة العلم من مختلف أنحاء أوربا لينهلوا من علمه.

(١) شاخت وبوزورث: تراث الإسلام، ترجمة د. محمد زهير السمهوري، وحسين مؤنس، وإحسان صدقي العمَد، تعليق وتحقيق د. شاكر مصطفى، مراجعة د. فؤاد زكريا، عالم المعرفة، ع٨، ط٢، ١٩٨٨م، ج١، ص٣٨.

وفي القرن التاسع عشر تحوَّل الاستشراق إلى علم ، فقد "تأكد استعداد الناس للانصراف عن الآراء السابقة وعن كل لونٍ من ألوان الانعكاس الذاتي، وللاعتراف لعالم الشرق بكيانه الخاص الذي تحكمه نظم خاصة، وعندها اجتهدوا في نقل صورة موضوعية له ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا"(١).

تُحرِّك الاستشراق دوافع عدّة أهمها :

١- الهدف الديني.

٢- أهداف سياسية استعمارية.

٣- أهداف تجارية.

٤- أهداف علمية.

ومن مظاهر تجلي الأهداف العلمية قيام فئة من المستشرقين بدراسة اللغة العربية وآدابها، والاشتغال بالمعاجم العربية، والنحو العربي.

ولم تكن دراسات هذه الفئة من أجل سواد أعين العرب ومحبة للغتهم، بل كان ذلك بتأثير الصراع الحضاري بين الثقافتين الإسلامية والغربية، فدراستهم اللغة العربية دراسة للغة أعدائهم العرب، وهي سبيلهم إلى التغلغل الحضاري، والوقوف أمام المد الحضاري العربي الإسلامي. وقد شنع المستشرق (آربري) على الصليبيين إذ لم يحسنوا استخدام السلاح الثقافي في محاربة أعدائهم. ورأى المستشرق الألماني (يوهان فك) أن الأحسن للغرب أن تكون حربه للعرب والمسلمين بسلاح الثقافة. وذهب (ديتريش) إلى وجوب التعمق في دراسة لغات الشرق. فاللغة هي السلاح الأكثر فائدة، لأنها لغة الثقافة والدين والقومية، والتراث العربي. وقد عبر عن ذلك (وليام بدويل) فقال: "إنها لغة الدين الوحيدة، وأهم لغة للسياسة والعمل من الجزائر إلى بلاد الصين".

(١) بارت: ١٧، [عن: زقزوق، د. محمود، مرجع سابق، ص: ٤٠].

وقال برنارد لويس: "وجد الطلبة الإنكليز في الهند لدى دراستهم لغات مسلمي الهند أن أبحاثهم وتنقيباتهم تحتم عليهم دراسة اللغة العربية التي هي أساس الثقافة الإسلامية في أي لغة من اللغات".

وقد كانت هذه الفئة تعرض لدراسة العربية نحوها وصرفها وأدبها مدفوعة ـ في الغالب ـ بالموروث الذهني المتعصب عن الإسلام، وباسم البحث العلمي أحياناً، وكانت تحاول النيل من المعطيات العلمية والثقافية، كالنيل من التاريخ الإسلامي، والتشكيك في صحة الرسالة الإسلامية، ومكانة الفقه الإسلامي، ومصدر القرآن، وقدرة العربية على مماشاة التطور والعصر.

وكان من هذه الفئة أيضاً من نهد لدراسة نحو اللغة العربية وصرفها للكشف عن أثر المعطيات الثقافية اليونانية في الفكر اللغوي العربي في محاولة منه لتخليص العقل العربي والفكر العربي من أية قدرة على العطاء الحضاري عبر الأزمنة التاريخيَّة، فكل فكر هو منبثق عن الفكر الغربي، وهذا كله دليل عجز الفكر العربي عن أداء وظيفته في مجريات الحضارة، وإنتاج فكر يسهم في إعلاء صرحها.

وكان النحو العربي أحد المظاهر الفكرية التي استكثرها المستشرقون علينا، فأبوا إلا أنْ يبرهنوا بحجج أوهى من بيت العنكبوت على أنّ فكرنا اللغوي مجتلَب، مقولب بقوالب الفكر اللغوي اليوناني، سواء أكانت هذه القولبة عبر السبل المباشرة أم غير المباشرة، فالمهم عندهم إثبات أنّ العقل العربي عاجزٌ حضارياً.

وإذا كان لي من قول أعرضه في البدء، فإنّني لست أرى الكون كله إلا ساحة يمكن لكل من هو على قيد الحياة فيها أن يقدِّم ما يستطيع تقديمه من عطاء حضاري، وليس هذا العطاء مقصوراً على أمة من دون الأمم الأخرى.

إنّ القول بوجود مؤثرات أجنبية في الفكر اللغوي العربي مهما كان نوعها، لا يعني أنّ هذا الفكر ليس إلا مجرد تقليد لما جاءت به منابع هذه المؤثرات، ذلك أن

النحاة العرب ـ كما يشهد لهم بذلك الدارسون المنصفون[١] ـ استطاعوا بناء صرحٍ نحوي شامل أصيل في أحيانٍ كثيرةٍ، ومتأثرين بغيرهم في بعض المواضع[٢].

وقد كان كتاب "عناصر يونانية في الفكر الغوي العربي" واحداً من الكتب التي أنتجها الاستشراق الهولندي. وقد قصدت في هذه القراءة الوقوف على أهم ما يطرحه صاحبه من أفكار لأَتَلَبَّث عندها مدققاً ومناقشاً، فأجلو بذلك صفحة من صفحات فكرنا اللغوي العربي التي افتأت عليها كثير من الباحثين في الشرق والغرب، وأكشف مضمرات الخطاب العلمي(!) الذي نهد به مؤلف الكتاب.

أما مؤلف الكتاب فهو المستشرق الهولندي (كيس فرستيخ) المولود عام ١٩٤٧م. درس كلاً من اليونانية واللاتينية مدة ثماني سنوات في إحدى جامعات بلده هولندا، وحصل على الدكتوراه سنة ١٩٧٧م. ثم عمل رئيساً لقسم الشرق الأوسط مدة خمسة عشر عاماً، وهو الآن رئيس دائرة الشرق في الجامعة الكاثوليكية، ويعمل كذلك محرِّراً لمجلة لسانيات اللغات السامية في ليدن.

والكتاب برمّته محاولة لتأكيد الفرضية القائلة: إنّ النحو العربي مقترض من النحو والفلسفة والمنطق اليونانيين. بل إنه يتعدى حدود المعقول والمنطق فيجعل كل ما في النحو العربي يونانياً بدءاً من الأصول ومروراً بالمناهج والمصطلحات وانتهاءً بالأمثلة التوضيحية، فكل أؤلئك مستعار من اليونان بفلسفتهم ومنطقهم ونحوهم. فالعلماء العرب ـ وهذا عنده موضع اتفاق ـ بشكل عام في ميادينهم المختلفة قد تأثروا بمن سبقهم من اليونان[٣].

---

(١) من هؤلاء: (فايس) الذي كان يرى أنّ العلوم اللغوية العربية أصيلة في عروبتها. و(فلش) الذي كان يقول: "إذا كانت العلوم العربية قد تاثرت بالإغريق فإن النحو العربي بقي عربياً صرفاً". و(لاندبيرغ) الذي نفى أيَّ تأثير يوناني في النحو العربي.

(٢) د. محيي الدين محسِّب، الثقافة المنطقية في الفكر النحوي، مركز الملك فيصل، ط١، ٢٠٠٧م، ص: ٩.

(٣) كيس فرستيخ، عناصر يونانية في الفكر العربي، ص: ٣٨.

وزاد ضغثاً على إبّالة يوم جرّد الأمة العربية الإسلامية من العلوم التي لم يشركها فيها أحد، كعلم الحديث، فجعله نتاج العلاقة بين الأفكار الإسلامية والأفكار اليونانية. يقول مثلاً: "ولكنّ مثل هذا الاتفاق مقتصر على العلوم العربية البحتة مثل علم الحديث وعلم اللغة ... وقصدنا هنا أنْ نبين أنه يمكن الادعاء بأنّ التأثير اليوناني قد طال أيضاً علم اللغة العربي بنفس الطريقة التي تأثر بها علما المنطق والفلسفة"(١).

أمّا فيما يتعلّق بالفكرة الرئيسة التي أدار المؤلف كتابه كله عليها، فهي أنّ النحو العربي ذو أصول يونانية وأرسطاليسية حَصراً. وهذه الفكرة لم يكن (فرستيخ) إلا مجرد ناعق في بوق سابقيه من المستشرقين، أمثال (رينان)، الذي كان يرى غرابة في أنْ ينبت في البيئة العربية الإسلامية أي علم من العلوم، لأنّ الإسلام - عنده - دين عربي يحمل كل ملامح القصور التي تتسم لها العقلية السامية. وكذلك أمثال (ميركس) صاحب كتاب (صناعة النحو عند السريان) الذي قال بالتأثير اليوناني في النحو العربي فردَّ على ابن جلدته (لاندبيرغ)(٢) فقال: "إنّ الأمر لدى (لاندبيرغ) يبدو وكما لو كان النحو العربي قد نما في الصحراء ومن تلقاء نفسه ... إنه لا ينبغي ألا ينكر (لاندبيرغ) بعد الآن وجود مؤثرات يونانية، وعلى وجه التحديد أرسطاليسية على النحو العربي".

إنّ دراسة التأثير اليوناني في النحو العربي ينبغي فيها أن نفرّق بين مرحلتين، الأولى: مرحلة كتاب سيبويه. والثانية: مرحلة الفكر النحوي العربي في القرن الرابع الهجري. وبالنسبة إلى المرحلة الأولى حاول (فرستيخ) في كتابه عبر الفصول

(١) كيس فرستيخ، عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي، ص: ٣٨.

(٢) يمثل لاندربيرغ واحداً من المستشرقين الذي نفوا أي تأثير يوناني أو غير يوناني في النحو العربي، وكان منهم: وجيرار تروبو، وهذا الأخير كان يرى علم النحو أعرب العلوم الإنسانية وأكثرها بعداً عن التأثر الأجنبي في طوره الأول. ومن هؤلاء (ليتمان) الذي يقول: "لا يوجد في كتاب سيبويه إلا ما اخترعه هو والذين تقدموه". المخزومي، د. مهدي: عبقري من البصرة، ١٩٧٢، ص: ٨٨.

الأربعة الأولى أن يدلل على تأثر النحو العربي في هذه المرحلة بالفكر المنطقي.

وفي حقيقة الأمر أن ثمّة تداخلاً بين علمي النحو والمنطق حتى غدا الفصل بينهما متعذراً فبينهما حدود متشابكة، وإنّ نشأة المنطق نفسه مرتبطة بالنحو وليس النحو هو المرتبط بالمنطق؛ ذلك أن بذور المنطق الأولى عند اليونان أنفسهم إنما بدأت في أبحاث السوفسطائيين الخاصة باللغة والخطابة والنحو بوجه أخص(١)، وكانت دراسات (بروتا جوراس) الأولية في النحو هي الأساس للمنطق على ما يروي (ج. ف. دبسون)(٢).

أما المرحلة الثانية، وأعني مرحلة القرن الرابع الهجري، فقد ظهرت فيها ملامح التأثر والتأثير الإيجابيين بالمنطق اليوناني والثقافة اليونانية، متمثلين بعدد من أعلام الفكر في النحو اليوناني(٣).

إنّ فكرة تأثر المسلمين بالمنهج الأرسطاليسي القياسي واعتماده منهجاً فيما يقومون به من أبحاث، ومن ثَمَّ تقيد المسلمين بأغلال الفكر المنطقي اليوناني، حتى غدا عندهم آلة الفكر، وقولاً لا يُرَد، حتى إن د. إبراهيم مذكور يخضع كل دوائر المعارف الإسلامية، من فقه، وعلم كلام، وفلسفة لهذا المنطق = دَحضها ظهور كتاب (مناهج البحث عند مفكري الإسلام ونقد المسلمين للمنطق الأرسطاليسي)، وأثبت بما لا يدع مجالاً للشك إنكار مفكري الإسلام هذا المنهج ومحاربتهم إياه، ووضعهم مكانه منهجاً متكاملاً كاملاً هو المنهج الاستقرائي الذي أشار إليه (روجر بيكون) نفسه(٤).

---

(١) بدوي، د. عبد الرحمن: المنطق الصوري والرياضي، ص: ٣٣. نقلاً عن [الثقافة المنطقية في الفكر النحوي، مرجع سابق، ص: ١٣].

(٢) محسّب، د. محيي الدين، مرجع سابق، ص: ١٣.

(٣) محسّب، د. محيي الدين، مرجع سابق، ص:

(٤) النشّار، د. علي سامي، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، ط٧، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٧م، ص: ٣٨، ٣٩.

وقد اعتمد المؤلف في كتابه أسلوباً قائماً على الأصول الآتية:

أ – التعميم والمبالغة.

ب – الخطأ المصطلحي.

ت – المغالطات التاريخية.

ث – اللغة المراوغة.

وزاد الكتاب سوءاً على سوء تلك الترجمة المشوّهة التي أضافت إلى عوار أفكار الكتاب عوار النقل والترجمة، وعلى الرغم مِنْ أنّنا لا نستهين بالجهد المبذول في الترجمة والصبر عليها، فسأحاول الوقوف في الصفحات الآتية عند مظهري السوء: الفكر والترجمة. ولا أعني بذلك أنني سأمر على كل قضايا الكتاب وأفكاره ومواضع السوء في ترجمته، فحسبي أنني سأشير إلى بعضها، لعل المؤلف والمترجم كليهما يعودان إلى الكتاب تهذيباً وتشذيباً وإصلاحاً.

١– مظاهر التعميم والمبالغة: ومنها قوله مثلاً: "إنه من المتفق اليوم وبشكل عام أن العلماء العرب في ميادينهم المختلفة قد تأثروا بمن سبقهم من اليونان"(١).

ترى أين جرى هذا الاتفاق؟ ومتى تمّ أيضاً؟ ومن هم المتفقون؟ لا شكّ أنّ هذا اتفاق كيس فرستيخ وأمثاله من المستشرقين الذين دأبوا ويدأبون وسيبقون دائمي السعي إلى جعل الحضارات كلها من نتاج الحضارة اليونانية فحسب.

ومن ذلك قوله: "كانت اللغة اليونانية مستعملة في جميع مناطق العالم في الشرق الهيليني، وكان استعمالها في البداية لغة اتصال بين المثقفين، بينما كانت الطبقات الدنيا تستعمل اللهجات الآرامية مثل السريانية أو القبطية"(٢).

إنّه في القول السابق يخلع على الشرق العربي لباس الهيلينية، وهذه مغالطة تاريخية، فهل يمكن أنْ نُرجِع البلاد المغزوّة والمستعمرة إلى الغازي أو المستعمر؟

(١) فرستيخ، كيس، عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي، ص: ٣٨.

(٢) فرستيخ، كيس، عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي، ص: ٣٨.

إنّها نظرية الغربي الدونية إلى أي بلد يستعمره ومحاولة إلحاقه بعجلة بلاده. ثم إنّ اللغة اللاتينية لم تكن لغة اتصال بين المثقفين - وهم الطبقة المتعلمة في المجتمع - ولا بين الطبقات الأدنى. فهل يمكن أنْ يقول لنا ما عدد أولئك الذين كانوا يستخدمون اللغة اللاتينية؟ وإذا كان لها هذا الانتشار آنذاك فلم لم تبق آثارها ظاهرة حتى هذه الساعة؟!

ومن مظاهر التعميم أيضاً قوله: "إنه من المتفق اليوم، وبشكل عام، أنّ المثقفين العرب في ميادينهم المختلفة قد تأثروا بمن سبقهم من اليونان... ولكنّ مثل هذا الاتفاق مقتصر على العلوم العربية البحتة مثل علم الحديث وعلم اللغة"(١).

ومرة أخرى أقول: من هم الذين اتفقوا؟ وأين اتُفق على ذلك؟ وما هي الميادين المختلفة التي تأثروا فيها باليونانيين وهو لم يذكر إلا علم الحديث؟ وما مظاهر تأثر علم الحديث باليونان؟

إنّ علم الحديث علم إسلامي خالص لا دخل فيه لأي ثقافة على الإطلاق، فعلم الإسناد علم خُصَّت به أمتنا وانفرد به المسلمون، وجاؤوا فيه بما لم تأتِ به أمة من الأمم إلى يوم الناس هذا(٢).

ولكن لعل سوء الترجمة قد حرّف مفهوم الكلمة المترجمة؛ وذلك أنّني أعتقد أنّ مراده بذلك (علم الكلام) أو (علم المنطق)، ودليلي على ذلك أنه قال بعد أسطر: "وقصدنا هنا أنْ نبين أنه يمكن الادعاء بأنّ التأثير اليوناني قد طال أيضاً علم اللغة العربي بنفس الطريقة التي تأثر بها علما المنطق والفلسفة"(٣).

ومن ذلك أيضاً جعل سوريا ومصر مناطق هيلينية والقول باضطرار المسلمين والمسيحين إلى العيش معاً أضراراً. يقول: "ولقد ازداد هذا الاتصال رسوخاً

(١) فرستيخ، كيس، عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي، ص: ٣٨.

(٢) شاكر، محمود، أباطيل وأسمار، مطبعة المدني، ط٢، ١٩٧٢م، ٢٣٨.

(٣) فرستيخ، كيس، عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي، ص: ٣٨.

وبدرجة أعلى بعد فتح مصر وسوريا وباقي المناطق الهيلينية التي اضطر المسلمون والنصارى فيها أن يعيشوا جنباً إلى جنب"(١).

وهذا من المغالطات التاريخية المنتشرة بكثرة في الكتاب، فمصر وسوريا لم تكونا أبداً بلاداً هيلينية، فهما جزء من الشرق العربي. وأما القول عن اضطرار التعايش بين المسلمين والنصارى فهو محض افتراء، فقد كان التعايش فيما بين المسلمين والمسيحيين معبِّراً عن مدى التسامح الذي كانوا يستظلون به، وشواهد التاريخ على ذلك كثيرة.

٢- الخلط المصطلحي: فقد كان المؤلف يخبط خبط عشواء على المستوى المصطلحي، وزاد الطين بلّة أنّ المترجم لم يكن يتدخل ليجلو حقائق المصطلحات ويحرِّرها، فجاءت متداخلة تداخلاً زاد الأمر ضغثاً على إبّالة.ومن أمثلة ذلك أنّ المؤلف خلط بين مصطلحي الإعراب والتصريف والممنوع من الصرف، فقال: "فحسب رأي سيبويه فإن الكلمة تجري على ثمانية مجارٍ، بمعنى أنه قد يكون للكلمة أربعة أشكال مصرَّفة وأربعة أشكال غير مصرَّفة"(٢).

وليس مراد سيبويه من كلامه التفريق بين المصرَّف وغير المصرَّف من الكلمات، فالتصريف كما يُعرِّفه أهل الاختصاص أخذ صيغة من أخرى بشرط الاشتراك في المعنى والأحرف الأصول، وهو ما يصطلح عليه بـ Inflection. ولكن مراد سيبويه بالمجاري الثمانية أربعة للإعراب Parsing التي تلزم عن دخول العوامل، وأربعة للبناء التي لا تلزم عن العوامل.

ومن أعجب استدلالات فرستيخ على المستوى المصطلحي جعله تسمية النحو اليوناني (غراماطيقيا) والنحو العربي (بالنحو) دليلاً على أخذ العرب نحوهم عن اليونان. وليس ثمّة نصّ يدلّ على أن العرب قد عرفوا مصطلح (غراماطيقيا= القواعد).

(١) فرستيخ، كيس، عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي، ص: ٥٠.

(٢) فرستيخ، كيس، عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي، ص: ٦٤.

ومن هذا الخلط أيضاً أنّ (فرستيخ) قد أعطى مصطلح (الحرف Graph) عند سيبويه جميع أقسام الكلام في النحو اليوناني باستثناء الاسم والفعل، وهذا ما دفعه إلى استنتاج أنّ التقسيم في النحو العربي مأخوذ برمته من النحو اليوناني(١).

واتخذ (فرستيخ) من مصطلح (الظرف) الموجود في كتاب (أرسطو) ومعناه (الوعاء والإناء) حجة قوية لا يمكن دحضدها على تأثير المنطق اليوناني في النحو العربي. والذي أراه أنّ تعدّد المصطلحات الدالة على الظرف دليل تهافت رأي (فرستيخ)، مما يعني أنّ المصطلح لم يكن قارّاً في أذهان النحاة بلفظ واحد. فالبصريون يسمونه (ظرفاً) و(مفعولاً فيه)(٢)، والكسائي يسميه (صفة)، والفراء يسميه (المحل)، ونسب إلى الكوفيون عامة تسمية الظروف إلى غايات وأحوالاً أيضاً. وقد جعله ابن جني قسماً رابعاً من أقسام الكلام، فقال: "أقسام الكلام: اسم، وفعل، وظرف، وحرف"(٣).

وقرن بين مصطلح (الحال) ومصطلح (الحالات) في لغة أرسطو، وهذا المصطلح الأخير يعني الحالات والمواصفات الدائمة والمؤقتة، ويجعل الاستعمال العربي لكلمة (الحال) يتطابق مع استخدام النحو اليوناني لكلمة (Diathesis) ومعناه: الصيغة الفعلية، أو هي الصيغة الفعلية للتعبير عن الحال الذهنية.

وهو يعرّف (الحال) بأنه "الوضع الظاهر للشخص المعلوم أو المبني للمجهول"(٤)، ويحيل ذلك إلى كل من المفصّل للزمخشري وأسرار العربية لابن الأنباري، وليس هذا لمصطلح الحال الذي هو الاسم المبين لهيئة الفاعل أو المفعول(٥).

(١) عمايرة، إسماعيل: المستشرقون ونظرياتهم في نشأة الدراسات اللغوية، ط٣، دار وائل، عمان، الأردن، ٢٠٠٢م، ص ٦٠.

(٢) القوزي، د. عوض: المصطلح النحوي، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ١٩٨١م، ص: ١٦٣.

(٣) عقود اللمع في النحو، مجلة كلية اللغة العربية بالرياض، مج ٥، ص: ١٤٠، سنة ١٩٧٧. وانظر: المصطلح النحوي: ١٦٣.

(٤) فرستيخ، كيس، عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي، ص: ٧٧.

(٥) الزمخشري، المفصل، ص٦١ ، وابن الأنباري: أسرار العربية، ١ : ١٧٦.

وعند حديثه عن الإعلال يقول: "ومعناه تأثير الكلمة في شكلها، وهذا يجعلها كما لو كانت مريضة. وهذا بجوهره إساءة لقوانين الكلام، وضد التآلف الذي يفترض أن يحكم التركيب اللغوي، والذي يظهر أنه قصد منه كائناً عضوياً كاملاً ... وحتى في هذه الحالة = يريد التغير الذي يحصل في الكلمة فيجعلها سهلة النطق = يبقى التغيير إعلالاً ويجعل الكلمة غير مناسبة لتستخدم في القياس النحوي: تبقى الكلمة خارجة عن المألوف".

تفوح من هذا القول رائحة الدلالة على استعصاء مصطلح (الإعلال) على فهم المؤلف ما جعله ينظر إليه نظرته إلى مصطلح يقابل المرض الحقيقي، وفاته أيضاً أن هذا التغير الذي يلحق الكلمة محكوم بقوانين صوتية في النظام اللغوي العربي، وأعني بذلك سعي المتكلم العربي إلى إيجاد نوع من التناسق الصوتي الذي يجعل الكلمة في غاية التآلف والانسجام، وهو دليل على ميل العربي إلى مثل هذا التجانس، لا أنه يؤدي إلى الإساءة إلى النظام اللغوي، ودليل على سمو الحس اللغوي عنده ودقته أيضاً، والشواهد على ذلك أكثر من أن تحصى.

وما قيل عن تأثر النحاة العرب بالنحو السرياني[١] أصالة، أو بالنحو اليوناني عن طريق النحو السرياني يكشف خطله مجرّد الوقوف على جملة المصطلحات المعروفة في النحو السرياني واليوناني، وسأبدأ ببعض مصطلحات النحو السرياني، ثم أثنّي بمصطلحات النحو اليونانيّ.

يسمّى اسم المكان في السريانية (الأثر)، وهو في العربية اسم مكان. ويسمّى الإدغام في السريانية (عُلالا)، إي الإعلال، وهو في العربية الادّغام أو الإدغام. والمبني للمجهول في العربية هو المحسوس في السريانية، والتوليد هو الإصرار، والبدَل هو الخلف، والحال هو الكينونة، والحركات هي (الزّوعات).

(١) فرستيخ، كيس، عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي، ص: ٧٤.

ومصطلح الجزم في السريانية يختلف عن مصطلح الجزم بالعربية، فالجزم بالسريانية خاص بالاسم المجرد من (الـ) التعريف، فإذا قيل: (ملكا) كان بمعنى (الملك)، فهو معرفة، وإذا قيل: (ملك) فهو غير معرّف والجزم في العربية خاص بالأفعال ولا علاقة له بالأسماء البتة. فهل بعد ذلك من سبيل إلى القول بتأثر النحو العربي بالنحو السرياني؟.

أما القول ببطلان القول الذي تبنّاه المؤلف، وهو تأثر النحو العربي - بل اقتراض النحو العربي مفاهيمه من النحو اليوناني - فيمكننا الرّد عليه من جهات عدّة، منها المصطلح، والحد، والظواهر اللغوية المدروسة، وعلاقة النحو اليوناني بالمنطق، وأقسام الكلام.

أما بالنسبة إلى النحو اليوناني فإذا وقفنا عند مقولات (أرسطو) العشر وجدناها مصطلحات غاية في التجريد، نحو: جوهر، وكم، وكيف ... ثم إنها هي المستخلصة من النحو المنتشر في اللغة اليونانية، وليس النحو هو المأخوذ عن المنطق.

لقد قسم الكلام إلى أجزائه على النحو التالي:

- الجوهر في مقابل الاسم
- الكيف في مقابل الصفة
- الكم في مقابل العدد
- الإضافة في مقابل صيغ التفضيل
- الأين، المتى في مقابل المكان والزمان
- الفعل، الانفعال، الوضع في مقابل الأفعال المتعدية، والمبنية للمجهول، واللازمة
- الملك في مقابل المضاف إليه

والحدُّ في المنطق الأرسطي هو ما يعرِّف الذات أو الماهيّة. وهذا ليس هو مفهومه عند علماء الإسلام، وإنما الحد عندهم هو: "القول المفسِّر لاسم الحدِّ وصنعته عند

مستعمله"(١) وهو الحاصل "بالخواص اللازمة التي لا يحتاج إلى ذكر الصفات المشتركة بينه وبين غيره"(٢). و بالقضية الكلية، عند أرسطو هي أصل البرهان ومادّته، وهي مرفوضة عند علماء الإسلام.

وأما بالنسبة إلى الظواهر اللغوية فقد درسها أرسطو من منطلق المنطق والفلسفة لا من منطق الدرس النحوي، فكانت اللغة عنده مرتبطة بالمنطق لأنها وسيلة تعبيرية، فدراستها متكأ للدرس الفلسفي المراد منه الوقوف على المفهومات المنطقيَّة في الفكر الإنساني عامة. ولا غرو أن نقاط التلاقي بين المناطقة والفلاسفة في دراسة اللغة وبين دراسة اللغويين لها، إذ أولئك يدرسونها لدراسة الفكر، وهؤلاء يدرسونها من أجل اللغة نفسها؛ أي أنّ دراسة أرسطو والفلاسفة للغة دراسة تهتم بالدلالة لا بالصيغة والشكل، واللغويون يهتمون بالصيغة التي تحمل الدلالة.

وأما أقسام الكلام فقد جاء تقسيم أرسطو الكلام اعتماداً على خصائص اللغة اليونانية، وهذه قطعاً مختلفة عن العربية. فمن ذلك أنّ أرسطو قسّم الكلام سبعة أقسام هي: الحرف، والمقطع، والاسم، والفعل، والتصريف، والكلام، والأداة.

وقسّم الاسم إلى: محصَّل، وغير محصَّل، ومركَّب، وغير مركَّب، ولا وجود للاسم المركب في الكلام العربي، وكذلك لا وجود للاسم غير المحصَّل(٣) في العربية، وهو موجود في اليونانية والفارسية فقط.

وأرسطو نفسه مسبوق إلى هذه التقسيمات، فقد سبقه (بروتاجورس السفسطائي) الذي يعد أول متحدث عن أجناس الأسماء من مذكر ومؤنث،

(١) التهانوي، محمد علي: كشاف اصطلاحات الفنون،تقديم وإشراف د. رفيق عجم/ط١، ١٩٩٦م، ١/٦٢٣، والزركشي، محمد بن بهادر: البحر المحيط، حرره عبد القادر العاني، راجعه د.عمر سليمان الأشقر، ط٢، ١٩٩٢م، وزارة الأوقاف، الكويت، ١: ٩١، وما بعدها.

(٢) السيوطي، صون المنطق والكلام: ٢٠٨.

(٣) يقصد بالاسم غير المحصّل ما سبق بـ(لا) نحو (لا إنسان) فهذا غير محصّل، أي لا وجود له.

ومحايد، وكان يسميه غير الحي، ثم جاء أرسطو فاستخدم العبارات نفسها(١).

وكان أفلاطون أوّل من فرّق بين الأفعال والأسماء. وواصل الرواقيون الجهود اللغوية، فوضع (خريسيبوس ٢٨٠ –٢٠٧ ق. م) كتاباً (في حالات الإعراب الخمسة)، وخامس الحالات قصد بها (الظرف) وأنكروا (المنادى)، وأضاف الإسكندريون مصطلح (الضمير) وعَنَوا به كل ما يحل محلّ الاسم.

أما أقسام الكلام عند (ديونيسيوس ثراكس) فهي ثمانية أقسام، هي(٢):

١– الاسم (ويشتمل: اسم العلم، واسم الذات، والمترادف، والمزدوج، والمتجانس، واسم الإشارة، واسم الجمع، واسم العدد،والاستفهام، واسم الفاعل) والاسم يدل على: مادي (الذات)، ومجرّد، ومحسوس (اسم المعنى، المصدر).

والاسم: عام، وغير عام. فالعام هو: اسم الجنس الذي يأتي مرة مذكراً ومرة مؤنثاً، والغالب عليه التذكير.

وغير العام: يأتي مذكراً لا مؤنث له. ويأتي مذكراً لا مؤنث له.

والخاص: ويراد به اسم العلم.

٢– الفعل: ينقسم إلى بسيط، ومركَّب، وأكثر من مركَّب.

٣– المشترك.

٤– الأداة.

٥– الضمير.

٦– حروف الجرّ (١٨ حرفاً) منها ٦ بسيطة، و ١٢ مركّبة.

٧– الظرف (له ٢٦ معنى: زمان، ومكان، وكيف، وكم، وعدد).

٨– الروابط.

(١) ثراكس، ديونيسيوس، فن النحو بين اليونانية والسريانية، ترجمة ماجدة محمد أنور، مراجعة أحمد عثمان، وماجدة عماد الدين سالم، المجلس الأعلى للثقافة، سلسلة المشروع القومي للترجمة، ع ٢٩٧، ٢٠٠١م، ص: ٩.

(٢) ثراكس، ديونيسيوس،فن النحو، مرجع سابق، ص: ٤٨.

والأقسام الثمانية عند (ديونيسيوس ثراكس) كانت معروفة عند (أريستارخوس)، ولكنها لم تظهر في كتاب نحوي إلا عند (ديونيسيوس)؛ لذا عُدَّ أول واضع مؤلِّف نحوي يصنف قواعد اللغة اليونانية.

إنّ مقارنة سريعة بين مفهوم الاسم المنسوب في العربية واسم النسب عند (ديونيسيوس ثراكس) تكشف لنا تهاوي ادّعاء اقتباس النحاة العرب نحوهم من اليونان مباشرة أو عن طريق السريان.

فالاسم المنسوب في العربية: اسم مزيد في آخره ياء مشدَّدة بعد كسر، للدلالة على نسبته إلى المجرد منها[١]. أما اسم النسب عند (ثراكس) فهو: "كل الأسماء التي تنسب للآباء، وهي إما حقيقية أو مجازية ... وللنسب المذكر ثلاث علامات ... وعلامات النسب المؤنث ثلاث أيضاً ... ولا يذكرهوميروس أسماء النسب من الأمهات، أما الشعراء المحدثون فيفعلون"[٢].

"وأشكال الفعل ثلاثة هي: البسيط، والمركّب، والمؤلف. فالبسيط مثل: أفكر، والمركب مثل: أحتقر، والمؤلف مثل: أعارض"[٣].

٣- اللغة المراوغة:

تسيطر على الكتاب لغة تتلفّع بالموضوعية وتأتزر بالمراوغة، وهي لغة نلقاها عند غيره من أخدانه المستشرقين، وعند الغربيين الذين يعتمدون لغة مراوغة، توحي بالموضوعية أول وهلة. ولذلك امتلأ الكتاب بكلمات مثل: (إنّه لمن الصعوبة)، و(ربّما تمّ)، و(ربما جاءت)، و(التي أعتقد)، و(إننا نعتقد)، و(نحن نفترض)، و(يبدو من البداية)، و(نحن لا نعتقد)، فهي لغة قائمة على الافتراض والتخيّل

(١) قباوة، فخر الدين، تصريف الأسماء والأفعال، ط٢، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، ص: ٢٤٦.

(٢) ثراكس، ديونيسيوس، فن النحو، مرجع سابق، ص: ٥٠.

(٣) ثراكس، ديونيسيوس، فن النحو، مرجع سابق، ص: ٦١.

في القضايا المطروحة.

أما بالنسبة إلى الترجمة فلم تكن إساءة المترجم إلى النحو العربي بأقل من إساءة المؤلف إليه، فقد جاءت ترجمة الكتاب ملأى بالأخطاء المطبعية وغير المطبعية. فقد ترك المترجم للمؤلف الحبل على الغارب ليقول ما يشاء في النحو العربي، فلم يتدخل في التعليق على أية فكرة من أفكار الكتاب، توضيحاً أو دحضاً ورفضاً. وإلى جانب ذلك تعكس الترجمة أمرين:

١- جهل المترجِم بقضايا النّصّ المترجَم.

٢- اعتقاده أن الترجمة يكفي فيها معرفة اللغة الثانية فحسب.

وسأكتفي بضرب بعض الأمثلة، ولو شئت التتبع والاستقصاء لسوّدت صفحات كثيرة في ذلك.

ص ٤٤ : "حقيقة الدافع لدراسة النحو وهو ضرورة تصحيح النسخ المتعددة للقرآن".

ص ٤٦ : يجعل المؤلف اكتشاف الحالات الإعرابية أصيلاً عند الدؤلي، ولكن المصطلحات الفنية ربما أقحمت من قبل النحويين المتأخرين الذين طبقوا المصطلحات النحوية في زمانهم على زمان الدؤلي.

أقول: يبدو لي أن المؤلف لا يعرف أنّ المصطلح لا يُخْلق دفعة واحدة، وأنّ إيجاد المصطلح المستقر لا بُدَّ له من تطور.

ص ٤٦ : يجعل المؤلف استخدام علي كلمة (قالون) اليونانية وهي بمعنى (جيد) في حديثه العادي دليلاً على أن علياً قد يكون فيما قال لأبي الأسود الدؤلي حول الكلام وأقسامه قد تأثر باليونانية".

ويقول أيضاً: "ليس لدينا معلومات نعوِّل عليها أكثر حول الطريقة السابقة التي تعلّم بها الخليل .. كان بالإمكان بسط نتائجنا فيما يتعلق بالتأثر اليوناني إلى الفترة الأولى لعلم اللغة العربي، ولكنه في الوضع المعرفي الحالي فإنه يبدو مستحيلاً".

أما قوله الأول فإنّ علياً رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ليس وحده الذي وردت اللفظة عنده، فقبله قال الشاعر(١):

قد كنتُ أحسبني قالونَ فانطلقتْ   فاليوم أعلمُ أني غيرُ قالونِ

وورد في الأثر أن ابن عمر قد اشترى جارية روميّة فأحبها حباً شديداً، فوقعت يوماً عن بغلة كانت عليها فجعل ابن عمر يمسح التراب عنها ويفدّيها، فكانت تقول له: أنت قالون؛ أي رجل صالحٌ، ثم هربت منه(٢).

أما المقولة الثانية فلم يتعلّم الخليل آنذاك إلا في حلقات العلماء الذين كانوا يفسرون القرآن ويقرئونه، ولم يكن وكد أصحاب هذه الحلقات إلا إتقان النصِّ القرآني قراءة وتفسيراً وفهم أحكام. إلى جانب ما عرف عنه من سماع عن الأعراب من لغات وقضايا نحوية هداه فكره الثاقب إلى ظواهرها وحاول تفسيرها.

ص ٤٥ : "وهذا بالتالي يفسِّر لماذا كان أبو الأسود الدؤلي مهتماً وبشكل رئيسي بمشكلتين، أولهما: الترقيم". وما علاقة أبي الأسود بالترقيم؟!

ص ٥٣ : يقول: "إنّه لمن الممكن تسمية الكتاب - يعني كتاب سيبويه - ديوان تحف ونوادر للغة العربية". وهل يقول مثلَ ذلك عاقل؟! وهل الكتاب معرض للتحف العربية.

ص ٥٣ : إنّه لمن الصعوبة التخيّل أن يكون للنحو العربي مادة غزيرة بعد خمسين أو ستين عاماً من محاولات أبي الأسود الدؤلي دون أن يكون هناك تأثير أجنبي".

أقول: ما ذكره يدلل على جهل المؤلف بتاريخ الدرس النحو العربي، ويعتقد أنّ الدرس النحوي قد جمد بعد أبي الأسود الدؤلي، ونسي أن أبا الأسود الدؤلي قد خلّف تلامذة أضاف كل منهم لبنات حقيقة في بناء النحو العربي، وكانوا حلقة الوصل بين أستاذهم وبين النحاة الخالفين، كالخليل وسيبويه وغيرهما.

(١) ابن منظور: لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، (قلن).

(٢) اللسان (قلن).

ص ٥٨ : "نقل المؤلف عن المستشرق كارتر قوله: إنّ سيبويه بدأ تعليمه أصلاً كطالب قانون" . ما المراد بهذا المصطلح؟ وهل كان هذا المصطلح موجوداً في زمن سيبويه؟ ثم إن سيبويه لم يعرف عنه اتجاهه إلى ذلك.

ص ٧٠ : يقول: "وفي اللغة العربية نجد كلمة (متحرك) بمعنى (معرب)" .

أقول: هذا ليس صحيحاً، فالحركة قرينة صوتية تكون في المعرب والمبني والممنوع من الصرف، وليست هي الإعراب.

أما السقطات الأخرى فأكثر من أن تحصى، وأذكر من ذلك ترجمة اسم (حنين بن إسحاق) إلى (الحنين بن إسحاق) في ص ٥٦ ، وترجمة (ديونيسيوس) مرة وذكره مرة باسم (تيوديسيوس) في ص ٢٠٥ ، ومرة باسم (دينسيوس شراكس) ص ١٤٦ ، وذكر (الرّماني) باسم (الروماني) ص ١٩٩ .

ص ١١٥ : التعاريفات، وهي: التعاريف.

ص ٤٧ ، ٤٨ : إبراهيم مدكور، وهو إبراهيم مذكور.

ص ٤٧ : سيبوية، وهو: سيبويه.

ص ٤٥ : (ووفير)، وهو: هانز فير الألماني صاحب معجم اللغة العربية المعاصرة المعروف باسم معجم هانز فير.

نخلص مما تقدم إلى جملة من النتائج:

١– يمثِّل الكتاب امتداداً للرؤى الاستشراقية الهادفة إلى مسخ الشخصية العربية المشوّهة جذراً وفروعاً.

٢– استقلال النحو العربي عن غيره من الأنحاء، كالنحو السرياني والنحو اليوناني، لاستقلالية العقلية العربية.

٣– أن الاختلاف بين المصطلحات في نحونا العربي وتعددها بتعدد المدارس النحوية، من بصرية وكوفية، وبين مصطلحات النحوين السرياني واليوناني دليل

على تهافت الفكرة القائلة بتأثره بهما.

٤- انطلاق المؤلف من منظومة الاستشراق التي تهدف إلى تشويه الشخصية الحضارية للعرب والمسلمين، وتجريدها من أية مقومات للعطاء الحضاري على مرِّ السنين، والنظر إليها على أنها "وجه صحراوي جاف، خرج للتاريخ منذ ألف ونيف من السنين فقط"(١).

٥- عجز المؤلف ـ كغيره من المستشرقين ـ عن اصطناع موقف علمي محايد يعترف بالآخر ويقرٌ له بدوره الحضاري،على الرغم من محاولته اصطناع لغة مراوغة وعبارات مقنّعة بالموضوعية.

٦- لقد غرَّ مَنْ نادوا بوجود مؤثرات أجنبية في نحونا العربي ما لمسوه من ملامح الشبه بين نحونا والنحوين: السرياني واليوناني. وقد نسوا أنّ اللغات كلها فيها كثير من ملامح التشابه والاتفاق، مما يندرج تحت ما يسمّى بالكليات اللغوية، فكلها فيها تذكير، وتأنيث، وإفراد، وجمع ....

٧- ضرورة إعادة النظر في الكتاب على مستويين هما:

أ - الترجمة، لما فيها من تشويهات تطبيعية وغير تطبيعية.

ب - الأفكار التي يضمها الكتاب، والتعليق عليها، وتوضيحها، والرد عليها، وجلاء حقائقها.

وأخيراً لا يعني ما قدمناه من نقد أنّنا نغمط المترجم حقه وننكر جهده، ولا أننا ننكر التلاقح بين الحضارات الإنسانية عامة، ولكن نرفض الافتئات على معطيات الحضارات الأخرى من منطلق منظومة إيديولوجية ترفض الآخر، وتصوّره عاجزاً عن مد نسغ الحضارة بما يستطيع من فكر، وعلم، وفن.

(١) خضور، جمال: عودة التاريخ، ج١، ط١، اتحاد الكتاب، دمشق، ١٩٩٧م، ص: ٦.